# الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في امريكا اللاتينية (نظرة تاريخية)
# The Political Role of the Military in Latin America (Historical Overview)

د. يوسف ادريس عبد الرزاق
جامعة الموصل _ كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التاريخ

Dr. Youssef Idris Abdel-Razzaq
University of Mosul - College of Education for Humanities
Department of History

**الكلمات المفتاحية: أمريكا اللاتينية، المؤسسة العسكرية، الانقلابات العسكرية، الولايات المتحدة الامريكية، النظام السياسي.**

**Keywords: Latin America, the military institution, military coups, the United States of America, the political system.**

**ملخص البحث:**

سلط البحث الضوء على الدور السياسي الذي لعبته جيوش الجمهوريات الامريكية في النظام السياسي وفق سياق تاريخي، مع إعطاء أمثلة وعينات لنماذج من الانقلابات العسكرية التي تمثل ذاك الاتجاه أو السبب المؤثر في الحدث، رغم أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية وتدخل الجيش في النظام السياسي يفتقر إلى نظرية عالمية حول أسباب وطبيعة التدخل بصورة عامة مهما اختلفت التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، والدور الخارجي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد رصدت الدراسة إحصائية حوالي ٥٥٠ انقلاب ناجح في مختلف الدول اللاتينية منذ الاستقلال وحتى العقد السادس من القرن العشرين، ضمن إطار البحث عن الأسباب والدوافع وجذور التدخل العسكري في النظام السياسي.

**Research Summary:**

Sultan sheds light on the search for the political role played by the armies of the republics controlling the political system according to history, giving examples and samples of models of military leaders who represent the concealment or the influential cause in the matter, although the bullets of America in Latin America and the intervention of the army in the political system are prominent. To a global theory about the causes and nature of the generally important social and military explanations, and the external role extended to the United States of America, a statistical study has explained about 550

successful coups in various Latin American countries since independence until the sixth decade of the twentieth century, within the framework of searching for the structure, motives and roots of the organization in the Jewish political system.

**المقدمة:**

مر الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث بمراحل مختلفة غاية في التعقيد، يعتريها في كثير من الأحيان الغموض، بسبب المعطيات التي تحدد طبيعة الظروف المكانية والزمانية، لاسيما وأن هذه المؤسسة تعم من المؤسسات حديثة النشأة عقب حصول هذه الدول على استقلالها من الاستعمار، وبدون أي مبالغة فأن قارة أمريكا اللاتينية تعتبر ميدان خصب لدراسة ظاهرة التدخل العسكري في النظام السياسي بسبب كثرة الانقلابات العسكرية وتنوع نماذجها والتي ميزت القارة عن غيرها طوال القرن العشرين، هذه الظاهرة شغلت كثير من الباحثين والدارسين المختصين في شؤون أمريكا اللاتينية، فمن المعروف أن المؤسسة العسكرية قد حكمت جمهوريات القارة العشرون ولعبت دور بارز في عملية التغيير السياسي التي اجتاحت المنطقة في القرن الماضي.

قسمت الدراسة إلى مبحثين، تناول الأول ظاهرة الانقلابات العسكرية أنواعها وأسباب حدوثها في العالم الثالث خصوصاً في ضوء المتغيرات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من انقسام العالم بين المعسكرين الشرقي والغربي، بينما عالج المبحث الثاني الدور السياسي للعسكريين في أمريكا اللاتينية في ضوء الجذور التاريخية لنشأة هذه الجيوش وطبيعة الأنظمة السياسية في دول المنطقة، والعوامل التي ساهمت بشكل أساسي في فسح المجال أمام هذه الجيوش لتولي الحكم، وهي بطبيعة الحال تنقسم إلى عوامل خارجية تتمثل بعزلة أمريكا اللاتينية عن العالم الخارجي وبعدها عن مراكز الصراع في أوربا وأسيا، إلى جانب اعتبار دور الولايات المتحدة الأمريكية من أهم هذه أسباب حدوث الانقلابات العسكرية في نصف الكرة الغربي، بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي تتعلق بالتركيبة الاجتماعية والاقتصادية في امريكا اللاتينية.

## المبحث الأول

## أنواع الانقلابات العسكرية واسباب حدوثها

يشكل الانقلاب العسكري أعلى مستويات التدخل قي الحياة السياسية، وهو السيطرة بالقوة على السلطة، وتعد ظاهرة الانقلابات العسكرية من أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث، ولهذا فأن النخب السياسية الحاكمة تصبح عرضة للانقلاب العسكري، كلما تفشل في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع أو عجزت عن تلبيتها، ومن هنا فأن دور

الجيش في المجتمعات النامية يكون مرهونا بالنظام السياسي الذي يعمل في اطاره (اسعد عبد الرحمن، ١٩٧٧، صفحة ٦٢).

وأطلق على الانقلاب أكثر من تسمية مثل البريتوريانية (نسبة إلى الحرس البريتوري للأباطرة الرومان)، والتراتوكراسية (نسبة إلى الحكم العسكري في عهد الثائر الانكليزي كروميل)، والبونابرتية (نسبة إلى نمط حكم نابليون بونابرت في فرنسا) (طالب، ١٩٧٨، صفحة ١٥٨).

فهم هذه الظاهرة في العالم الثالث يكمن في نمط التغيير الذي تمر به مجتمعات هذه الدول، مقارنة بالمجتمعات التقدمية والتي امتلكت الوقت الكافي واللازم لتطورها على نحو تدريجي، بينما وجدت مجتمعات العالم الثالث نفسها مجبرة على التطور دفعة واحدة في ظل ظروف لم تتمكن الانظمة السياسية في تلك البلدان من امتصاص ذلك المد الهائل من التغيير (طالب، ١٩٧٨، صفحة ١٥٨)، لذا فأن الانقلابات العسكرية الشائعة تحدث في البلدان التي غالبا ما تجد فيها السياسية والاقتصاد والاجتماع شبه مشلولة في الحياة اليومية، بحيث لا يمكن معالجة هذا التراكم إلا عن طريق العنف الكامل، وعندما يتم إغفال كل أشكال التفاهم تجاه الحكومات تحدث الانقلابات (Lyon, 1985, pp. 9–15).

اولاً: المؤسسة العسكرية على المستوى السياسي:

ترتبط المؤسسة العسكرية بأهداف وغايات ودور القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع، وهي في الوقت نفسه تمثل أداة وطليعة للعمل السياسي ضد هذه القوى إذا تناقضت معها، وهناك اتجاهين لا ثالث لهما، فهو إما أن تتحول المؤسسة العسكرية إلى درع إلى حامي ومناصر لمسيرة الشعب التقدمية وتحميها من مؤامرات القوى الداخلية والخارجية وبالتالي ليس هناك احتمال ثالث للحياد بين هذين الاتجاهين (عودة، ١٩٦٩، صفحة ١٤٧).

وعلى المستوى السياسي لابد من التمييز بين نوعين من الانقلابات:

١. انقلابات ذات طابع تقدمي على سبيل مثال انقلاب بورما ١٩٦٢ وانقلاب البيرو ١٩٦٨ وانقلاب الصومال ١٩٦٩، فإذا كان الانقلاب يعمل على هدم البنية القديمة ويقوم بتحديث النظام السياسي والاقتصادي يعتبر انقلابا تقدمياً (ووديز، ١٩٨٢، صفحة ٧٢).
٢. انقلابات ذات طابع رجعي تستهدف الإطاحة بالحكومات التقدمية على سبيل مثال الإطاحة بالحكومة الإيرانية عام ١٩٥٢ والحكومة البرازيلية ١٩٦٤ والحكومة الاندونيسية ١٩٦٥، وهذه الانقلابات تهدف المحافظة على البنى والنظم السياسية والاجتماعية التقليدية، وعرقلة التحديث الذي يضر مصالحها (ووديز، ١٩٨٢، صفحة ٧٢).

وتشير الوقائع والأحداث خلال النصف الثاني من القرن العشرين بأن الانقلابات الرجعية في العالم الثالث هي الأوفر حظا في النجاح، لأنها تتلقى دعم خارجي غير محدود من قبل القوى الاستعمارية، كما أنها تعتبر الأكثر شيوعاً وتكراراً بعكس الانقلابات التقدمية فهي قليلة ومحصورة بنماذج محدودة لأنها لا تمتلك الأدوات الكافية لمجابهة الضغط الخارجي الناجم عن الإطاحة بحكومة تعمل وفق رغبات القوى الكبرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جيوش أمريكا اللاتينية دائما ما كانت قوة محافظة على النظام القائم ومعادية لحركات التغيير الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها.

ثانياً: المؤسسة العسكرية على مستوى الوسائل:

الانقلابات العسكرية ضمن هذا الإطار هي إما انقلابات دموية أو بيضاء، وأن ما يقرر لون الانقلاب أبيض أو أحمر هو حالة ميزان القوى لحظة وقوعه، فكلما كانت كفة طرف من الأطراف راجح بدرجة أكبر على الطرف الأخر كلما كان الانقلاب بوجه عام أقل عنفا ودموية، أما إذا تساوت قدرات القوى المتصارعة ازداد العنف والقتال، وبالتالي تزداد الضحايا حتى ينتصر أحد الطرفين (اسعد عبد الرحمن، ١٩٧٧، صفحة ٦٣).

بناءً على ذلك فالانقلاب الذي يفشل في تحقيق نصر حاسم ومباغت يكون عرضة للانقسام بين وحدات الجيش أنفسهم وبالتالي يؤدي وبنسب عالية إلى حرب أهلية.

وبالإشارة إلى أمريكا اللاتينية باعتبارها أكثر منطقة في العالم عرفت ظاهرة الانقلابات العسكرية، نجد أنه ومن خلال ثلاث فترات مختلفة، الاولى بين عامي (١٩٣٥_١٩٤٤) كانت نسبة ١١٪ من الانقلابات بصورة اساسية غير دموية ولم يرافقها اعمال عنف وحرب اهلية، وخلال الفترة بين عامي (١٩٤٥_١٩٥٤) سجلت اعمال العنف التي رافقت الانقلابات مستوى منخفض بلغ نسبة ٦٨٪، وبين عامي (١٩٥٥_١٩٦٤) كانت نسبة ٣٣٪ من الانقلابات دموية رافقتها أعمال عنف وقتال، ويمكن إرجاع ذلك إلى نمو الشيوعية وازدياد الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية (Huntigton, 1969, p. 230).

ثالثاً: المؤسسة العسكرية على مستوى تولي الحكم:

جرت العادة في بلدان العالم الثالث أن تتولى المؤسسة العسكرية السلطة من أجل حماية الأمن القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبعدها يتم تسليم السلطة إلى الحكم المدني، ولأن عملية التنمية تحتاج إلى سنوات فأنها أعطت المبرر الكافي للمؤسسة العسكرية للبقاء فترة أطول في الحكم مع الاستعانة بكل التدابير القمعية ضد أي اضطرابات تحدث في البلاد، وتأخذ هذه الإجراءات القمعية صفة الشرعية (موسى، ١٩٨٩، صفحة ١٧٢).

رأى العديد من الضباط العسكريون أنه في حالة تدهور الأوضاع وسيطرت المجموعات الرجعية بالقرارات السياسية في البلاد، بمثابة مسوغ ومبرر يلزم الجيش لإعادة الأوضاع إلى نصابها (سوناكيلي، ١٩٦٨، صفحة ٩).

أما الأسباب التي تؤدي إلى الانقلابات العسكرية فلا يمكن حصرها في سبب واحد، فهي سلسلة متشابكة من الأسباب الداخلية والخارجية تتفاعل فيما بينها لتولد المناخ الملائم لوقوع الانقلابات العسكرية في غالبية بلدان العالم الثالث، ولغرض فهم هذه الظاهرة لابد من إعطاء نبذة مختصرة عن البعدين الداخلي والخارجي:

اولاً: البعد الداخلي للانقلابات العسكرية:

١_ ضعف المؤسسات القانونية والسياسية:

إن ضعف المؤسسات السياسية يعتبر السبب الأساسي الذي يمهد السبيل أمام العسكر للتدخل في النظام السياسي، وفي ظل التخلف الذي تعيشه دول العالم الثالث وضعف مؤسساتها الدستورية بقيت المؤسسة العسكرية العامل الأوحد في عملية التغيير، وبالتالي فسح المجال أمام الضباط للقيام بمهمة إرساء نظم الحكم التي تتناسب مع مصالحهم عن طريق زج العسكر في الحكم (الحديثي، ١٩٩٤، صفحة ١٥).

٢_ضعف الأحزاب والقوى السياسية:

تمتاز الأحزاب والقوى السياسية في العالم الثالث بأنها ضعيفة وهشة التنظيم، وتفتقر إلى الانضباط الحزبي الصارم والقيادة المركزية، فضلا عن ذلك فأن معظم اعضائها هم من العناصر الانتهازية، كما تفتقر إلى الإيدلوجية، وتدخل في نزاع عنيف حول الحكم، هذا كله يفتح الباب أمام العسكر للتدخل والاستيلاء على السلطة (حرب، ١٩٨٧، الصفحات ١٦١-١٨١).

٣_ العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من أخطر العوامل التي تؤثر في استقرار النظام السياسي من عدمه، فالمجتمع الذي يتميز اقتصاده بالتخلف الشامل بكل قطاعاته، يصبح غير قادر على إشباع حاجات سكانه، وهذا يؤدي إلى اختلال التوازن بين الحاجات والمطالب، مما ينعكس سلبا على عدم الاستقرار السياسي.

فعادة ما تقترن الانقلابات بسوء الأوضاع الاقتصادية وتتصاعد احتمالية الثورة ضد الحكومات، كما حصل في جمهورية البيرو عام ١٩٦٨ عندما عجزت الحكومة المنتخبة عن مواجهة الازمة الاقتصادية في البلاد، عندها تسلم العسكر زمام المبادرة بانقلاب عسكري

أطاح بالنظام السياسي في البلاد (الحديثي، ١٩٩٤، صفحة ٢٩٢)، وسنرى لاحقا كذا الحال ينطبق في الانقلاب العسكري الذي حدث في البرازيل عام ١٩٦٤.

٤_ العامل الاجتماعي:

إن المؤسسة العسكرية في أي بلد من بلدان العالم تعتمد على التركيبة الاجتماعية لتلك الدولة، فهي تضم بداخلها جميع الطبقات والشرائح التي تمثل المجتمع، فضلا عن مختلف الطوائف والأعراق والانتماء القبلي والأقليات الاخرى، هذه التشكيلات في بلدان العالم الثالث تنضم إلى الأحزاب والقوى السياسية على هذا الأساس والتنوع الطبقي، بالتالي أصبحت هذه التشكيلة الاجتماعية عرضة لتدخلات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية يتم استغلالها في إسقاط الأنظمة الغير موالية لها، ومن جهة أخرى فأن الجهل والأمية المنتشر في غالبية مجتمعات العالم الثالث لعبت دورا كبيرا في تسهيل مهمة المؤسسة العسكرية لقلب انظمة الحكم في بلدانهم (عبدالمالك، ٢٠١٢، الصفحات ١٩-٤٥).

ويعد الطموح الشخصي لدى الضباط العسكريون عامل مؤثر في الانقلابات، لأن الرجوع إلى الجذور الاجتماعية لهؤلاء يكشف لنا بصورة لا لبس فيها بأن التحاقهم إلى الأكاديميات العسكرية بسبب المستويات المعيشية المتدنية والتي تعاني من الفقر، وتنظر إلى الطبقة الارستقراطية بعين الشك والحقد، ولا ننسى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تنشئة العديد من الضباط في أمريكا اللاتينية خصوصا ممن درس في الأكاديميات العسكرية الأمريكية (الحديثي، ١٩٩٤، صفحة ١٨٥).

ثانياً: البعد الخارجي للانقلابات العسكرية:

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كانت الثورة العلمية والتكنلوجية قد بلغت ذروتها في مجال تصنيع الأسلحة ذات القدرات التدميرية والشاملة، جعلت مسألة المواجهة بين القوى العظمى في حكم المستحيل، لأن أي حرب مباشرة تعني انتحارا شاملا لكل الأطراف، وهذا ما دفع بالقوى العظمى إلى نقل ساحة الصراعات والحروب في أرجاء المستعمرات في قارات العالم الثلاث اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وأخذت هذه الصراعات أدوات وأشكال مختلفة عن الحرب النظامية، منها الحروب بالوكالة والنزاعات المحلية وحركات التمرد والانفصال والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية بين الايدلوجية الرأسمالية والتي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية والايدلوجية الاشتراكية التي يمثلها الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٤٥_١٩٩١.

وشكلت الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة السياسية المعادية، إحدى أساليب الحرب الباردة بين القطبية الثنائية، فعلى صعيد القارة اللاتينية حتم النظام الدولي على الولايات المتحدة الأمريكية بذل كل طاقاتها من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية، وسلامة أمنها القومي عن طريق تقوية المؤسسة العسكرية للجيوش اللاتينية لمنع التغلغل الشيوعي (عبدالمجيد، ١٩٧٨، صفحة ١٩١).

من خلال دراسة عناصر الانقلاب وأسبابه، بقي أن نشير إلى نقطة مهمة وهي ضرورة توفر عنصر المباغتة لضمان نجاح الانقلاب ومحاولة استقطاب الرأي العام داخل المؤسسة العسكرية غير المشاركة في الانقلاب والتي من الممكن أن تساهم وبدرجة كبيرة في إحباط الانقلاب من عدمه، والتحكم بسير العملية وفقا لمتطلبات وطبيعة المؤسسة والتي تختلف من بلد لآخر.

## المبحث الثاني

## جذور التدخل العسكري في النظام السياسي

تعتبر المؤسسة العسكرية في أمريكا اللاتينية إحدى الأجهزة التي تضطلع بالوظيفة السياسية، فضلا عن كونها حقلاً مميزاً وغير عادي لدراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية، والتي شغلت كثير من المؤرخين والمحللين في مجال العلوم السياسية والتاريخية، باعتبارها من أبرز السمات التي تميز أمريكا اللاتينية عن غيرها من مناطق العالم الثالث، فمن المعروف أن المؤسسة العسكرية حكمت جمهوريات أمريكا اللاتينية العشرون ولعبت دورا غير عادي في عملية التغيير التي اجتاحت المنطقة، وساهمت في بلورت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بكل وسائلها ومؤشراتها، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى ظروف نشأة الجيوش اللاتينية، واحتكارها للقوة المسلحة وفر لها المناخ والفرصة الأكبر للتحرك خارج مهامها العسكرية الموكل إليها (كاظم، ٢٠٠١، الصفحات ٢٠-٤٠).

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية وتدخل الجيش في النظام السياسي يفتقر إلى نظرية عالمية حول أسباب وطبيعة التدخل بصورة عامة مهما اختلفت التفسيرات الاجتماعية والعسكرية (Pedraza, 2003, pp. 7-33).

على الرغم من سيادة فرضية في علم السياسة الغربي منذ فترة ليست بعيدة، فحواها الفصل التام بين الوظيفة السياسية والعسكرية، بما يعنيه ذلك من ضرورة التزام المؤسسة العسكرية بالحياد فيما يتعلق بعملية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة للدولة في مختلف النظم السياسية، إلا أن هذه الفرضية مانزال بعيدة بشكل كبير عن الواقع الذي عاشته وتعيشه معظم بلدان أمريكا اللاتينية، حيث برزت المؤسسة العسكرية أحد الأجهزة التي تضطلع بالوظيفة السياسية إلى جانب الوظيفة العسكرية (عوض، ١٩٨١، صفحة ٤١).

هناك ثلاث مؤشرات واضحة تبرز الدور السياسي الذي تلعبه القوات المسلحة اللاتينية، أولها كثرة الانقلابات العسكرية التي عرفتها القارة والبالغة عددها نحو ٥٥٠ انقلابا ناجحا في مختلف دولها منذ الاستقلال وحتى العقد السادس من القرن العشرين، وتأتي الميزانية العسكرية الكبيرة في المرتبة الثانية، فقد تصل ميزانيتها ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من الميزانية القومية الإجمالية، أما المؤشر الثالث فيرجع إلى وضع القوات المسلحة كحكم نهائي وأخير في العملية السياسية، وما يرتبط بذلك من شيوع مظاهر الحكم العسكري الدكتاتوري في القارة وتركز السلطة بيد شخص واحد وغالبا ما يكون من ضباط الجيش (عوض، ١٩٨١، صفحة ٤٢).

ترجع جذور التدخل العسكري في الشؤون السياسية في أمريكا اللاتينية إلى مرحلة الاستقلال في الربع الأول من القرن التاسع عشر، إذ تركت حروب التحرير ظروفا ملائمة لدخول العسكريين إلى الميدان السياسي نتيجة قيام بعض الجيوش الثورية الضخمة التي أوجدتها حروب الاستقلال باستثناء البرازيل، خاصة وأنه كان من بين ضباط وجنود هذه الجيوش الكثير من السياسيين الهواة أكثر من كونهم عسكريون محترفون، ومع تحقيق الاستقلال كان طبيعيا أن تتحرك تلك الجيوش الثورية لتملأ الفراغ السياسي الذي خلفه رحيل السلطة الاستعمارية، أي أنه منذ البدايات الأولى للاستقلال اضطلعت المؤسسة العسكرية بوظائف سياسية (عوض، ١٩٨١، صفحة ٤٢)، وباستقراء التاريخ يتضح أن ضباط الجيش تولوا الرئاسة في كل جمهوريات القارة طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

خلال الفترة التي تزامنت مع حروب الاستقلال وضعت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أساس المجالس التي أنشأتها مجموعات الكريول والتي يرأسها أشخاص لم يكونوا عسكريين، ويمثلون نخبة من القطاعات الارستقراطية العليا في المجتمع، واعتبرت بمثابة جرثومة في جيوش الاستقلال الوطني، من خلال دمج هؤلاء مع الطبقات الاجتماعية الفقيرة والأكثر حرمانا، ومن خلال ذلك فأن أول سمة لهذه الجيوش هو تحقيق حراك اجتماعي (martinez & fernando filgueira, 1993, p. 34)

نشأت خلال فترة النضال من أجل الاستقلال إثنين من الحركات المسلحة في ظل غياب عدو خارجي، هذه الفئات تصارعت فيما بينها وخاضت معارك عديدة في الداخل من أجل بسط نفوذها والهيمنة على مقاليد السلطة المحلية أو الوطنية، ولذلك اتسم هذا العصر بالفوضى سعى العسكريون من خلاله إلى تحقيق نظام اجتماعي جديد تسيطر عليه القوات المسلحة بعد نجاحها في عسكرة المناطق الريفية (Johnson, 1964, p. 22).

طوال القرن العشرين لعب العسكر دورا سياسياً كبيراً في مختلف بلدان القارة الأمريكية، وفي إطار الحرب الباردة وأيدولوجيات الأمن القومي ظهرت أنظمة عسكرية في الارجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا وبيرو وبنما، وحتى الحكومات

الديمقراطية التي تأسست خلال هذه الفترة في أورغواي لم تستطيع التخلص مت التأثير العسكري، وكذا الأمر في كوبا ونيكاراغوا بعد تثبيت النظام العسكري فيها ذو التوجه الشيوعي في الممارسة العملية اختار سياسة الحزب الواحد في الحكم وهو أشبه ما يكون بالنظام الديكتاتوري (Diamond, 1999, pp. 1-10).

ومن اللافت للنظر أنه طوال القرن العشرين نادراً ما كانت البحرية الأمريكية اللاتينية تتعامل مع الجيوش الخارجية في حروب عادية، لأن أغلب الصراعات بين الدول تتمحور حول نزاعات ومشاكل حدودية بين البرازيل وبارغواي، والارجنتين وتشيلي، أو بين المكسيك وغواتيمالا، كما تمكن الجنود المحترفون من تطوير أساليب القتال في الحروب الغير نظامية أو ما يسمى حرب العصابات أو الفلاحين (Diamond, 1999, p. 15).

كما أشرنا سابقا فأن المعنى الحقيقي للقوات المسلحة اللاتينية هو ثقلها السياسي، وتدخلها بحجة حماية الدستور وتحقيق التنمية والقضاء على الفوضى، نتيجة لذلك تمتعوا بحصانة وقاعدة شعبية (Fitch, 1998, p. 17).

إن تدخل القوات المسلحة اللاتينية في النظام السياسي قائم على عقيدة التبرير، وهي ترتبط بشكل وثيق بعملية الاحتراف للقوات المسلحة خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن التاسع عشر والتي نضجت طوال القرن العشرين، ومنذ البداية أظهر الجيش تقاربه للأفكار التي نشأت عن تكوين الأمن وتحقيق التنمية الوطنية، وبهذا الصدد كانت القوات المسلحة تسعى لتحقيق أهداف وطنية دائمة من خلال مشاريع سياسية طموحة وعدم التورط في المصالح الخاصة للضباط (Aravena, 2001, pp. 20-30)، ومن الناحية الدستورية فقد كان تدخل الجيش في السياسة على اعتبار أن التدخل هو إضفاء الشرعية والتضحية العسكرية في بناء الأمة، وقاموا بتشكيل الأحزاب لوضع استراتيجية الدولة العامة، أدت هذه الاستراتيجية في عدد كبير من بلدان القارة إلى فترات طويلة من الحكم العسكري والانقلابات وحركات التمرد والحروب الداخلية، ويمكن تمييز نوعين من الحكومات في هذا الإطار وهي إما أنظمة إصلاحية مستنيرة وتقدمية كما حدث في المكسيك، وإما أنظمة دكتاتورية رجعية كما حدث في البرازيل وغالبية بلدان القارة خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠_١٩٨٠ (Aravena, 2001, p. 22).

استندت السيطرة العسكرية اللاتينية في ممارساتها السياسية إلى أربعة أجزاء من السيطرة، وهي على نظام المخابرات الوطني، ومقرات الشرطة، وعلى التنمية الاقليمية، والإدارات المحلية في المناطق النائية، وعلى الجهاز القانوني الذي أعطى القيادة العسكرية الحصانة والإفلات من العقاب، إن السيطرة على هذه الأجهزة يقضي على كل الحركات الثورية المضادة للجيش (Aravena, 2001, p. 27).

إن غياب قادة الجيوش اللاتينية الحقيقيون أمثال سيمون بوليفار ،عقب الاستقلال عن المسرح السياسي بعد أن ادوا المهمة التي قادوا الجيوش من أجلها، فسح المجال أمام الكثير من الضباط الكريول الأثرياء لتولي مناصب سياسية، لأنهم لم يكونوا راغبين في الاستمرار بحياة الثكنات القاسية، وعادوا للإشراف على أراضيهم وممتلكاتهم ، كما ساعد ضباط الطبقة الوسطى الطموحين بتولي مناصب سياسية، خاصة وأن المثقفين من العناصر المدنية المنتمية إلى هذه القطاعات قد فشلت في تحقيق مشاركتها في الحياة السياسية بسبب فقدانهم التأييد السياسي، فضلاً عن أداة الضغط والإكراه التي يمتلكها أقرانهم من العناصر العسكرية (عوض، ١٩٨١، صفحة ٤٣).

بهذه الصورة أصبحت المهنة العسكرية الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحقيق الحراك الاجتماعي للقطاعات الوسطى، وكسر قيود النظام الاجتماعي القديم والذي تسوده الاوليجارشية المالكة للأرض الزراعية وكبار رجال الكنيسة، وبدأ دور العناصر العسكرية في العملية السياسية يتسع تدريجياً، وتحول بسبب الطموح الشخصي إلى عملية لا نهاية لها من الخلافات والنزاعات، وتركز الصراع بصفة أساسية حول الرئاسة، ونتيجة لذلك غالبا ما أصبحت القوات المسلحة صاحبة الكلمة والحكم النهائي في العمليات السياسية والدستورية (Huntington, 1962, p. 30).

رغم أن معظم دساتير أمريكا اللاتينية تأخذ بمبدأ الجيش الحارس وهو مبدأ متطور نظرياً، وينص على أن القوات المسلحة جهاز مهني غير سياسي، إلا أن العسكريون يأخذون على عاتقهم القيام بوظائف سياسية وحفظ النظام، ومن هنا فأنهم يتجهون إلى السياسة وقت الأزمات، وعليه يمكن تفسير الدور السياسي للجيوش اللاتينية في ضوء الجذور التاريخية لنشأة هذه الجيوش من ناحية، وطبيعة الأنظمة السياسية في دول القارة، حيث لم يكتمل بعد نمو المؤسسات السياسية الأمر يفسح مجالاً واسعاً أمام هذه الجيوش للقيام بمهمة الأجهزة السياسية، فضلاً على أن الجيوش الحديثة في القارة ليست لديها ثمة مهام عسكرية بحتة للقيام بها، مما يترتب عليه وجود طاقات كبيرة لدور غير عسكري (Edwin, 1963, p. 125).

مع ذلك فأن بوادر التحول إلى الاحتراف قد عرفته بعض دول القارة، حيث بدأ مفهوم الجيش الاحترافي يتبلور، ويقصد بالاحتراف هنا إلى ثلاث نقاط أساسية، اولها أن على القوات المسلحة التحول بكامل جهودها وطاقاتها لممارسة وتطوير وظيفتها العسكرية، وثانيها أن القوات المسلحة ما هي إلا خادمة للبلاد وليس سيداً لها، وثالثها أن الوظيفة العسكرية يجب أن تحدد دستورياً لتحقيق الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد ضد الغزو الخارجي، ومن الجدير بالذكر أن الاحتراف جاء نتيجة الاحتكاك بالبعثات العسكرية الأوربية والأمريكية الشمالية منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما اعتمدت عمليتي التدخل والاحتراف على ما يجري في المجتمع

من تنمية اقتصادية وتغيير اجتماعي واستقرار سياسي من عدمه، فكلما ازدادت الأزمات والتناقضات حدة وعمقا كلما زاد التدخل والعكس صحيح، لذلك فقد وصف إدواردو سانتوس أحد رؤساء كولومبيا أن كل بلد في أمريكا اللاتينية واقع تحت الاحتلال بواسطة جيشه الخاص (Calvert, 1985, p. 38).

يمتد تاريخ الانقلابات العسكرية لأكثر من قرن من الزمان، فبعد التخلص من الإستعمارالأسباني والبرتغالي (بالنسبة للبرازيل التي استقلت عام ١٨٢٥ وشهدت أول انقلاباتها العسكرية عام ١٨٨٨)، ويختلف الأمر من دولة لأخرى من حيث مقدار تعرضها للانقلابات العسكرية (دليش، ١٩٨٧، صفحة ١٨٥)، وخلال الفترة الممتدة من النصف الأول للقرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وقع فيها ١١٥ انقلابا عسكرياً ناجحاً، ويمكن القول ان ذات العدد نفسه وقعت انقلابات فاشلة قام بها العسكريون لقلب نظام الحكم

إذا ما انتقلنا إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية لوجدنا على سبيل مثل أنه خلال الفترة بين عامي (١٩٥٤_١٩٥٩)، أي خلال ست سنوات حدثت انقلابات عسكرية ناجحة غيرت نظم الحكم في غواتيمالا ١٩٥٤، والبرازيل ١٩٥٤، والارجنتين ١٩٥٥، وكولومبيا ١٩٥٦، وهاييتي ١٩٥٦، وهندوراس ١٩٥٦، وفنزويلا ١٩٥٨، وفي عام ١٩٦٣ وحده شهدت القارة العديد من الانقلابات العسكرية في كل من غواتيمالا وبيرو والدومينكان والإكوادور والهندوراس، كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع المتأزم خصوصا فترة الخمسينات والستينات أن ظلت أمريكا اللاتينية إلى اليوم من أشد مناطق العالم تخلفاً وأقلها نضوجاً من الناحية السياسية، رغم مرور قرابة قرن ونصف على الاستقلال (خليفة، ١٩٦٦، صفحة ١٦٥).

ورغم التشابه في الملامح القمعية للدكتاتوريات العسكرية المختلفة ليس في أمريكا اللاتينية فحسب وإنما في كل العالم، فقد بقيت هناك أوجه للاختلاف بين الدكتاتوريات العسكرية اللاتينية، وأول هذه الأوجه هو مقدار قيمة هذه الدكتاتورية، هناك من السلطات الانقلابية من قامت بضرب المنظمات اليسارية السياسية والنقابات المدنية، بحيث لم تبقى تقريباً إلا الكنيسة الكاثوليكية وهذا ما حدث بالفعل في انقلاب الأرجنتين عام ١٩٦٦، بينما احتفظ عسكريو البرازيل بالتمثيل الدبلوماسي والسياسي المدني، وأبقوا على المعارضة السياسية وفق مفهوم أعيد صياغته بعد انقلاب ١٩٦٤ (سمح الانقلاب العسكري في البرازيل بوجود حزبين سياسيين، واندمجت الأحزاب المختلفة في حزب واحد هو ( حلف التجديد الوطني ARENA)، أصبح بعد ذلك (الحزب الديمقراطي الاجتماعي DDS)، وحزب معارض هو (الحركة الديمقراطية البرازيلية ADB أضيف إليها فيما بعد كلمة الحزب لتصبح PMDB) وغلب على هذا الحزب العناصر العمالية، وأعتبر في الأدب السياسي الشعبي في البرازيل بأنه حزب الفقراء POVO، رغم عدم التزامه بالأيديولوجية الاشتراكية وتمثيله لمصالح اجتماعية

واسعة تشمل الطبقات الوسطى، ولا زال هذان الحزبان هما الرئيسيان في البرازيل، (Kinzo, 1989, pp. 29-45).

يجمع المراقبون أن صغر حجم جيوش أمريكا اللاتينية وترابطها المهني قد خلق لدى أفرادها الشعور بوضعية الصفوة المتميزة (Calvert, 1985, p. 44)، وإن أدى ذلك إلى مواجهة بعض القوى السياسية المعارضة لها بالقوة المسلحة وتعرض البعض منها بالفعل إلى هزيمة على يد مقاومة مدنية متماسكة كما حدث في كوبا ونيكاراغوا، وفي قلب هذه الجيوش يولد المفهوم الضيق للأمن القومي والذي يفرض على الجيش وحده حماية وحدة الأمة ضد اعدائها في الداخل والخارج، ولما كان هذا المفهوم منتشرا في دول العالم الثالث، فقد عرف الضباط الأرجنتينين الأكثر تمسكاً بالأفكار القومية حتى أطلق عليهم الناصريين، ولما كان التهديد الخارجي غائباً في معظم الحالات فقد أصبح مفهوم الأمن القومي مقتصراً على محاربة القوى المحلية التي اعتبرها العسكريون مهددة للنظام الاجتماعي (Calvert, 1985, p. 45).

إن علاقة العسكريين بالقوى الاجتماعية في بلدانهم هي في الحقيقة بيت القصيد الذي يحدد دورهم السياسي سواء من داخل الثكنات أو من مقاعد السلطة، فالدكتاتوريات العسكرية التي عرفتها القارة لم تكن بالضرورة دكتاتوريات تقليدية مرتبطة بشخص أو زعيم معين، وإن تأكدت زعامات بعينها من خلال موقع السلطة سواء كانت زعامات محبوبة أم مكروهة، ويمكن القول أن العسكريين لعبو دوراً تاريخياً في تجاوز الأنظمة الاجتماعية التقليدية واقتربوا من التعبير عن مصالح الطبقة الوسطى كما حدث في البرازيل، وكذلك الاقتراب من الفلاحيين كما حدث في البيرو (مندينيز، ١٩٨٧، صفحة ٢٥٥)، إلا أن المؤسسة العسكرية تظل في مجملها حامية للنظام السائد ذي التوجه الرأسمالي بما يحتويه من تحالفات داخل الطبقة البرجوازية بأجنحتها الزراعية والصناعية والمالية، وعادة ما يكون الاختلاف بين انقلاب وأخر هو حول تمثيل أي من هذه الاجنحة.

ولايعني ذلك بالضرورة أن كافة الانقلابات التي حدثت هي من أجل إنقاذ الطبقة الحاكمة من اللازمات الاجتماعية وحسب، فقد كان للأزمات السياسية المباشرة مثل انتشار العنف والعصيان المدني دور هام في تسريع وتيرة الانقلابات.

إلا أن العامل الأهم حول التدخل العسكري بالنظام السياسي في نصف الكرة الغربي، هو أن المدنيين أنفسهم فسحوا المجال لهم للعب هذا الدور، لأنهم وبعد صراع طويل على السلطة اتجهت القوى السياسية المدنية إلى الثكنات العسكرية لطلب العون (Baroos, 1985, p. 75_77)، وحتى بعد أن يؤدي العسكريون دورهم ويعودوا إلى الثكنات، في الغالب لا تنجح القوى السياسية المدنية بالتنظيم الدستوري، فبعد ستة انقلابات عسكرية منذ عام ١٩٣٠ لم

يمس وضع المؤسسة العسكرية في الأرجنتين ولم يصبح إصلاحها بنداً في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية الا مع العودة الراهنة للحكم المدني، ولذلك لم يكن من الغريب أن يضمر المواطنون عدم الثقة بالسياسة المدنية وأن يفكروا دوماً بطبيعة الانقلاب عسكري القادم، وهم يعطون أصواتهم في الانتخابات الديمقراطية، وحتى في الدول التي جرت فيها محاولات للتنظيم الدستوري العسكريين عادة ما انتهت بالفشل، فلا تبقى في الصورة سوى الاستثناءات التي قدمتها كوستاريكا والتي تخلصت من التدخل العسكري منذ الأربعينات من القرن العشرين، وفنزويلا التي خفضت منذ أواخر الخمسينات حجم جيشها وأبقته بعيداً عن السياسية بامتيازات مادية، وبدرجة أقل حدث ذلك داخل المؤسسة العسكرية في كولومبيا والمكسيك (Calvert, 1985, p. 47).

ويمكن تقسيم القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية إلى ثلاث مجاميع حسب دورها في العملية السياسية، باستثناء كوبا والتي أصبحت تتمتع بوضع خاص يخرجها عن الإطار العام للمنطقة منذ عام ١٩٥٣، فقد قسمها الباحث الأمريكي المختص بالشؤون السياسية والعسكرية في أمريكا اللاتينية لوين (Edwin, 1963, p. 160) إلى:

المجموعة الأولى: تكون المؤسسة العسكرية هي القوة السياسية المهيمنة والمسيطرة بصورة كاملة على العملية السياسية، وتضم هذه المجموعة سبع دول وهي الدومينيكان ونيكاراغوا وبارغواي والسلفادور وهاييتي وهندوراس وبنما.

وصفت هذه الدول أنها صغيرة من حيث المساحة والسكان، ولا تتجاوز بمجموعها العام نحو ٨٪ من إجمالي سكان القارة، ونحو ٤٥ من مساحتها الكلية، فضلاً عن ذلك فقد تميز النظام الاجتماعي فيها بالطبقية، واحتكار الأراضي الزراعية والثروات بأيدي القلة، وبالتالي شبه انعدام للقطاعات الوسطى، كما أن معدلات الأمية مرتفعة فيها، وبالتالي هي أكثر دول القارة تخلفاً.

المجموعة الثانية: في هذه المجموعة تنتقل المؤسسة العسكرية فيها من جهاز سياسي إلى جهاز مهني محترف، وتضم كوبا وفنزويلا وبيرو والأرجنتين والبرازيل والأكوادور وغواتيمالا، وتضم هذه المجموعة أكثر من ٦٠٪ من إجمالي سكان القارة، كما أنها تشغل أكثر من ٧٠٪ من مساحتها الكلية، وتحتوي أراضيها الجزء الأعظم من ثرواتها (Edwin, 1963, p. 160).

المجموعة الثالثة: وفيها تكون المؤسسة العسكرية قد أكملت عملية التحول، وأصبحت في وضع مهني احترافي، وتضم الدول التالية اورغواي والمكسيك والتشيلي وكولومبيا وبوليفيا وكوستاريكا (Edwin, 1963, p. 168).

وتضم هذه المجموعة حوالي ثلث سكان القارة، وتشغل نحو ربع مساحتها وتتفاوت في سكانها بين الأصول الأوربية البيضاء والإفريقية السوداء (نجم، ١٩٩٠، الصفحات ٤٤-٥٥)، وهذه المجموعة يعتبرها الكثير من المؤرخين الغربيين بأنها الأكثر ديمقراطية في القارة وتتمتع بالحكم المدني في أغلب فتراتها.

بالرغم من صعوبة التعميم بالنسبة إلى قارة ذو مساحة شاسعة تضم عشرين دولة مستقلة، إلا أنه يمكن القول إلى حد ما أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ساعدت بتفاعلها على تقوية مركز القوات المسلحة في الحياة السياسية، وتدخلها المستمر في نظم الحكم، ولابد من الإشارة إلى نقطة أساسية، أن هذه العوامل لا تتوفر خط ونمط واحدة في جميع بلدان القارة، فما يصدق منها في بعض الدول يكون غير فاعل في غيرها، وهذه العوامل هي:

اولا: عوامل داخلية:

الدراسات الأولى حول التدخل العسكري في السياسة، كان وفق اتجاه تاريخي ركز على أن القوات المسلحة بعد أن كان لها دور كبير في عمليات التحرر الاستعماري وبتشكيل الدول في جميع القارة، كما مر معنا سابقا، ويرتبط هذا التوجه بالتأكيد إلى الواقع التاريخي ومع ذلك فأن واقع أمريكا اللاتينية يتناقض عن العالم الثالث في تعدد المواقف الوطنية وخصوصياتها وفق الواقع الاجتماعي الذي تعيشه الدول.

بالإضافة إلى ذلك هناك تفسير أخر لظاهرة الانقلابات ذو طبيعة اجتماعية، فقد ساهمت البنية المجتمع الأمريكي اللاتيني بشكل كبير في ظاهرة الانقلابات العسكرية، فقد قسم السكان إلى ثلاث طبقات على أساس لغوي وثقافي واقتصادي، فالطبقة الأولى هي الكريول أو البيض ويشكلون ١٥٪ إلى ٣٠٪ من مجموع السكان في غالبية الدول وهم من أصل إسباني، ويمثلون ٩٠٪ من مثقفي القارة وهي الطبقة الحاكمة في أغلب الدول، وهم أيضاً كبار ملاك الأراضي وكبار موظفي الدولة، ورجال الكنيسة، وينتمي إليهم جميع ضباط الجيش (خليفة، ١٩٦٦، صفحة ١٦٧)، أما الطبقة الثانية فكانت تسمى المستيزو أو الخليط وتمثل ثلث سكان القارة في غالبية الدول وتتحدث اللغة الإسبانية، أما الطبقة الثالثة تتمثل في الهنود وهم السكان الأصليين، نتيجة لذلك كانت مصلحة الكريول الحفاظ على الأوضاع القائمة من خلال قمع الطبقات الأخرى عن طرق الجيش، خصوصا مع افتقار القارة إلى جهاز سياسي يستطيع الحفاظ على النظام، وبالتالي كانت هذه البنية الجماعية عامل مساعد للعسكر لتولي زمام السلطة في ظل أحزاب مفككة وهشة، فضلاً عن رغبة المؤسسة العسكرية طوال القرن العشرين في الحفاظ على احتكارها للقوة المسلحة والقضاء على ظاهرة حرب العصابات وأي قوة موازية للجيش (Lipset & Aldo Solari, 1967, p. 148).

ثانيا: عوامل خارجية:

تتمثل العوامل الخارجية التي تسبب في الانقلابات العسكرية إلى العزلة النسبية التي كانت تعيشها أمريكا اللاتينية عن العالم الخارجي، علاوة على بعدها من مراكز الصراع في أوربا وأسيا، بالإضافة إلى تأثر أمريكا اللاتينية بالمذاهب والحركات الدكتاتورية في أوربا مثل النازية والفاشية، فضلاً عن تأثر جمهوريات القارة فيما بينها فقد لوحظ في كثير من الأحيان أن الانقلابات العسكرية تتفشى مثل الوباء (خليفة، ١٩٦٦، صفحة ١٦٣).

إلى جانب ذلك يمكن اعتبار دور الولايات المتحدة الامريكية من أهم الأسباب حدوث الانقلابات العسكرية في نصف الكرة الغربي، باعتبارها عنصر فاعل في إدامة زخم الحكم العسكري بما يتوافق مع مصالحها، مستغلة بذلك برنامج المساعدات التي كانت تمنحها لدول أمريكا اللاتينية، كذلك ترتبط عملية احتراف الجيوش اللاتينية بالمدرسة التبعية التي تفترض وجود علاقة بين تدريب ضباط جيوش أمريكا اللاتينية مع مراكز وأكاديميات أجنبية خاصة الولايات المتحدة، ساهمت هذه الاكاديميات في تشكيل القواعد العسكرية في القارة بحجة مكافحة التمرد والقضاء على الفوضى الداخلية (Baeza, 1985, pp. 197-207).

وفي الحقيقة هناك أدلة على أرض الواقع تجعل مثل هكذا رأي قابل للنقاش، فقد كان غالبية ضباط جيوش أمريكا اللاتينية يتلقون تدريباتهم في الولايات المتحدة، على سبيل مثال الضباط الذين قادوا الانقلاب العسكري في البرازيل عام ١٩٦٤ درسوا في الأكاديميات العسكرية الأمريكية.

هناك تفسير أخر لظاهرة الانقلابات في القارة مبني على أساس التحليل الماركسي، والذي يرى أن القوات المسلحة هي ذراع الدولة للحفاظ على النظام الطبقي في حالة الطوارئ، هذا النهج يفتقر إلى العقلانية في شرح الظاهرة العسكرية بسبب اختلاف الأسباب والدواعي لتدخل الجيش في السلطة بين بلدان القارة، وهذا التيار يرى أن الانقلاب هو مظهر من مظاهر الاضمحلال السياسي لمؤسسات المجتمع، لأن التدخل يؤدي إلى فراغ سياسي يساهم في عملية تسيس المجتمع بأسره، فضلاً عن ذلك فأن عدم التطابق بين النمط وطريقة التنمية ونوع النظام السياسي، وفقاً لهذا التفسير فان عملية التنمية الاقتصادية خاصة في بلدان أمريكا الجنوبية وصلت مرحلة لا يمكن حلها ضمن أطر الهيمنة التقليدية (Baeza, 1985, pp. 202-203).

استجابت المؤسسة العسكرية اللاتينية للتطورات الدولية التي سببها الكساد الكبير عام ١٩٢٩، إذ أدت التغييرات والأزمات الاقتصادية والضغوط والتوترات الاجتماعية في القارة إلى انعكاسات سياسية عميقة الأثر، دفعت القوات المسلحة أن تلعب دوراً جديداً لم تلعبه من قبل، فبينما كانوا يمثلون الدكتاتورية الرجعية المحافظة على مصالح الطبقات العليا المالكة

والحاكمة، أضحوا يمثلون في أعقاب الأزمة دورا إصلاحياً، فمن الشائع أن كل الانقلابات في أمريكا اللاتينية كانت تدافع عن الوضع القائم، الا أن هذا الرأي وإن صح على امتداد تاريخ القارة السياسي، الا أنه غير صحيح على الأقل خلال الفترة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على أمريكا اللاتينية (Huntigton, 1969, pp. 23-33).

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل لدور المؤسسة العسكرية في القارة منذ الأزمة الاقتصادية وحتى أواخر الخمسينات، الأولى مرحلة من القلق والتوتر بسبب الأزمة وما خلفته من أثار كبيرة داخل المجتمع تمثلت في الانقلابات والانقلابات المضادة، وانتهت بالفشل في تحدي قواعد النظام الاجتماعي والسياسي القديم، والمرحلة الثانية هي مرحلة من التمرد على النظام القديم في محاولة لإصلاحه تمخض عنها في بعض الدول ظهور أنظمة إصلاحية مدنية، وفي البعض الأخر نمط جديد من الدكتاتوريات العسكرية الإصلاحية، والمرحلة الثالثة هي مرحلة رد الفعل والثورة المضادة حيث بدأت علامات الإخفاق والفشل تدب في مسيرة الإصلاح الاجتماعي، وبالتالي أعقبتها موجة رجعية محافظة اطاحة بالأنظمة الإصلاحية التي أقامها اولئك التقدميون من العسكر (Huntigton, 1969, p. 128).

تشير الوقائع والأحداث التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلى أن القارة شهدت موجة من الانقلابات الإصلاحية الراديكالية، بدأت في بوليفيا عام ١٩٤٣ ثم في الإكوادور وغواتيمالا عام ١٩٤٤، والبرازيل عام ١٩٤٥، وفي السلفادور وكوستاريكا عام ١٩٤٨، وفي بنما وبوليفيا عام ١٩٥٢، وفي كولومبيا ١٩٥٣، هذا إلى جانب وصول القادة المصلحين إلى السلطة السياسية بصورة سلمية عن طريق الانتخابات في كل من بيرو وفنزويلا عام ١٩٤٥ (عوض، ١٩٨١، صفحة ٤٧).

مع ذلك أعقبت هذه الموجة الإصلاحية، موجة من الانقلابات الرجعية المحافظة على أثر الانقلاب العسكري في الأرجنتين عام ١٩٥٥ والذي قاده الضباط العسكريين ذوي الاتجاهات المحافظة، أي أن الوضع عاد ثانية إلى نقطة الصفر، ويرجع السبب في ذلك هو نتيجة لتعبئة القطاعات المدنية في العملية السياسية، الأمر الذي تمخض عنه بروز بعض القوى السياسية مثل المنظمات العمالية لتشكل جزء هام من حركة التغيير الاجتماعي والسياسي في المنطقة، من جهة أخرى بلغت النقابات العمالية من القوة بحيث أصبحت نداً للمؤسسة العسكرية، ولعل الأرجنتين خير مثال على ذلك فقد عملت السلطات فيها إلى تحويل الاتحاد العام للعمال في الأرجنتين إلى قوة سياسية في البلاد، وتشكيل حزب عمالي باسم الحزب البيروني، وهناك أمثلة كثيرة لتحالف العسكر مع الطبقة العمالية، كما فعل نظام فرجاس في البرازيل عام ١٩٣٧، والنظام المكسيكي عام ١٩٣٤ (عوض، ١٩٨١، صفحة ٤٩).

إن مشاركة الجيش في وظائف حكومية هو أيضاً متغير وفقا للبلدان، ففي بعض الحالات يعملون كمستشارين للرئيس، وفي حالات أخرى يعملون في مجلس الأمن القومي والذي غالبية أعضاؤه من العسكريين، كذلك يتم اختيار العسكر في المناصب الرئيسية للإدارة المركزية والإقليمية للبلد كرؤساء دوائر وبلديات، ومن هنا يظهر اختلاف فيما يتعلق بمشاركة الأفراد العسكريين في الاستيلاء على السلطة بين الأنظمة العسكرية الشخصية والمسيسة، ففي الأولى تلعب القوات المسلحة دورا غير مباشر في النظام وخاصة منصب الرئيس، وأبرز مثال على ذلك هو دكتاتوريات أمريكا الوسطى (سوموزا_تورخيو_باتيستا_كاسترو)، وهناك أنظمة الرجل الواحد مثل نظام بينوشيه في التشيلي، عملت هذه القيادات على استقطاب أفراد من القوات المسلحة لشغل المناصب التنفيذية وخاصة الوزراء (Baeza, 1985, p. 216).

**الخاتمة**

أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

١. إن تدخل الجيش في سياسة أمريكا اللاتينية أمر معقد للغاية لأي محاولة أكاديمية لدراستها في العالم، هذا السبب دفعنا للتركيز على بعض جوانب هذه الظاهرة، لأن الرؤية التقليدية حاولت فهم هذه الظاهرة كجزء من تقاليد القارة وموروثها الثقافي والتاريخي.

٢. يتضح أن التدخل العسكري المتكرر في العملية السياسية والذي تميزت بها أمريكا اللاتينية بصورة واضحة عن غيرها من مناطق العالم الثالث، من أجل تحقيق مكاسب شخصية لبعض الضباط، أو بالتعاون مع جهات أجنبية لوقف عملية التغيير وضرب العناصر الوطنية التي تسعى إلى إحداث إصلاحات اجتماعية لقطاعات كبيرة من الجماهير تتوخى العدالة الاجتماعية وتنفيذ برامج تنموية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي.

٣. إن بعض الأنظمة في القارة شكلت ميليشيات عمالية وجعلت المنظمات والاتحادات العمالية قوة موازية للجيش، وهذا التكتيك طبق في البرازيل والأرجنتين فترة الخمسينات، ومع ذلك وعلى الرغم من التغيير الإيجابي الذي حققه هؤلاء العسكريون، إلا أنهم فشلوا في تحقيق استقرار سياسي بسبب إصرارهم على الحكم بالقوة أكثر من اعتمادهم على الوسائل الدستورية الفعلية، فالأنظمة التي أقاموها هي دكتاتورية_عسكرية_إصلاحية، اعتمدت بالأساس على القوة العسكرية، وبالتالي لم تكن ديمقراطية المعنى.

٤. من جانب أخر كشفت الدراسة أن حقيقة العسكريين في القارة اللاتينية لا يمثلون طبقة اجتماعية معينة، بل أنهم يعملون كامتداد للطبقات الأخرى باعتبارهم فئة مصلحة، ومن هذا المنطلق أصبح لهم ارتباط وثيق بالقطاعات الاجتماعية المختلفة العليا والوسطى والدنيا، فهناك من المؤسسات العسكرية ارتبطت بالقطاعات الوسطى مثل نظام الجنرال أونجانيا في

الأرجنتين، وبعضهم ارتبط بالقطاعات الدنيا كما حدث في البرازيل خلال الحكم العسكري للرئيس فرجاس.

٥. يمثل العنف نقطة أساسية على امتداد تاريخ القارة ويعتبر من أبرز سمات حياتها السياسية، بسبب احتكار الأقلية للجزء الأكبر من الثروات والامتيازات، بينما تعيش شعوبها فقر متقع وبؤس اجتماعي أبرز مظاهره الأمية وغياب المراكز الصحية، ولابد من الاشارة أن أمريكا اللاتينية ليست فقرة بل تعاني من سوء في توزيع الثروات واحتكارها للشركات الأجنبية، هذا الأمر ساهم وبشكل لا لبس فيه بانتشار الجماعات المسلحة وحرب العصابات فيما بعد، وجعلها مهيأة لتقبل الإيديولوجية الشيوعية خلال الحرب الباردة.

قائمة المصادر:


- Aravena, F. R. (2001). Diseno y gestion de seguridad internacional en America latino. Utrecht: tesisdoctoral Universidad de Utrecht.
- Baeza, M. F. (1985). La imervencion military en la politica en americalatina . *Revisiade estudios politicos (nueva epoca), No.48*, pp. 197-207.
- Baroos, A. (1985). option for the brazailian military. *Journal third world Quarterly*, p. 75_77.
- Calvert, P. (1985). Demilitarisation in Latin America. *Journal third world Quarterly, vol.7. NO.1,*, p. 38.
- Diamond, L. (1999). Developing democracy : toward consolidation. Baltimimore: the johns_hopking press.
- Edwin, L. (1963). Arms and politics in Latin America. London.
- Fitch, S. (1998). the Armad forcesand democracy in Latin America. Baltimorr: the johns hopkins university press.
- Huntigton, S. (1969). Political order in changing societies. London: yala university press.
- Johnson, J. (1964). the military and society in latin American. California: Stanford university press.
- Kinzo, M. D. (1989). Opposition politics in brazil. Bulletin of Latin American Research.

- Lipset, S. M., & Aldo Solari. (1967). Elites in Latin America. oxford.
- lyon, p. (1985). back to the barrack. *Journal third world quarterly vol.7, no.1* , pp. pp. 9-15.
- martinez, i. c., & fernando filgueira. (1993). la intervencion pe las fuerzas armadas en la politica latinoamericana. spain: revista de esuulto pulirnos.
- Pedraza, L. D. (2003). El sistema politico latin Americano. colombia: universidad.
- Samuel p. Huntington .(١٩٦٢) chaning patterns of military politics.
- أحمد عدنان كاظم. (٢٠٠١). أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة. بغداد، العراق: كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.
- أسامة الغزالي حرب. (١٩٨٧). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: منشوراتعالم المعرفة.
- اسعد عبد الرحمن. (١٩٧٧). ظاهرة الانقلابات العسكرية ونظرية النسق. *مجلة السياسة الدولية القاهرة*، صفحة ٦٢.
- انور عبدالمالك. (٢٠١٢). الجيش والحركة الوطنية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- جابر سعيد عوض. (١٩٨١). العسكريون والسياسة في أمريكا اللاتينية. *مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٧ ، القاهرة*، صفحة ٤١.
- جاك ووديز. (١٩٨٢). الجيوش والسياسة . بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.
- حسين طه نجم. (١٩٩٠). أمريكا اللاتينية ارضاً وسكاناً . الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.
- رضا خليفة. (١٩٦٦). واشنطون والانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية. *مجلة السياسة الدولية، العدد ٣ ، القاهرة*، صفحة ١٦٥.
- سوناكيلي. (١٩٦٨). الجيش التركي وثورة ١٩٦٠ . *مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣ ، القاهرة*، صفحة ٩.
- صفاء موسى. (١٩٨٩). التحول السياسي وحقوق الانسان: نهاية النظم العسكرية والانتقال إلى الديمقراطية في العالم الثالث. *مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٦، القاهرة*، صفحة ١٧٢.

- عادل محمد أبو طالب. (١٩٧٨). محاولة الانقلاب في توغو وأبعاده الاقليمية والدولية. *مجلة السياسة الدولية القاهرة*.
- عبدالمالك عودة. (١٩٦٩). سنوات الحسم في افريقيا (١٩٦٠_١٩٨٠). القاهرة: مكتبة الانكلو المصرية.
- فرانسيسكو دليش. (١٩٨٧). التغيير الاجتماعي _ الاقتصادي وإعادة ترتيب الاوضاع السياسية في أمريكا اللاتينية. *ندوة الحوار بين افريقيا وأمريكا اللاتينية*. القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
- كانديدو مندينيز. (١٩٨٧). النظام الدولي الجديد: ماهو أبعد من الانماط التوفيقية ومفهوم الافرو_لاتينية في حوار الجنوب الجنوب. *ندوة الحوار بين افريقيا وامريكا اللاتينية*. القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
- مها عبد اللطيف حسن الحديثي. (١٩٩٤). مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه غير منشورة . بغداد، العراق: كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.
- وحيد محمد عبدالمجيد. (١٩٧٨). السياسة الامريكية الجديدة في القارة اللاتينية. *مجلة السياسة الدولية، العدد٥١، القاهرة*، صفحة ١٧٩.